مقدمات منهجية لدراسة الفكر الإصلاحي

عند خير الدين التونسي*

د. مسعود ضاهر

تمهيد

يعتبر القرن التاسع عشر عصر الاستعمار المباشر بالنسبة إلى مناطق عديدة من العالم العربي. فقد تمخضت بداية هذا القرن عن حملة فرنسية على مصر أعقبتها حملة انكليزية عليها. وما لبثت الحملات الاستعمارية الأنكلو ـ فرنسية ان تكاثرت بوتيرة أسرع، وأدت الى سقوط الجزائر وعدن وسواحل اليمن والخليج العربي وتونس ومصر والسودان وغيرها في قبضة الانكليز والفرنسيين.

لذا، لم ينته هذا القرن الا بتقليص مساحة السلطنة العثمانية في العالم العربي الى المناطق القريبة من مركز السلطنة وبشكل خاص الولايات السورية ـ العراقية. وهكذا لم تعد الولايات العربية الخاضعة سابقاً للسلطنة العثمانية تُحكَم بطريقة واحدة، بل دخلت في فلك نوعين من الادارة: الأوروبي الاستعماري في المناطق التي خضعت لفرنسا وبريطانيا واسبانيا وايطاليا، والعثماني التقليدي المستمر منذ مئات السنين في الولايات السورية التي كانت تضمّ ما يشكل اليوم أراضي لبنان وفلسطين وشرق الأردن والعراق وسوريا وبعض أجزاء من الجزيرة العربية.

* من خلال كتابه «اقوم المسالك في معرفة احوال الممالك» ـ الدار التونسية للنشر ـ تونس ١٩٧٢.

وهذا النمط الثاني من الادارة، أي العثماني التقليدي لم يسلم من التأثير الأوروبي المباشر. فإصلاحات السلطنة العثمانية، وخطوطها الهمايونية التي أُجبرت على إصدارها بضغط أوروبي، جعلت السلطنة وما تبقّى لها من ولايات تخضع فعلياً لمؤثرات النمط الاداري الأوروبي، حتى أن متصرفية جبل لبنان التي أُعلنت على إثر مجازر طائفية عام ١٨٦٠، استوحت الكثير من قوانينها وإدارتها عن النمط الأوروبي المباشر. فالتَبَعية الادارية للنمط العثماني التقليدي السائد في بلاد الشام والحجاز لم تكن لتستر الوجه الأوروبي الزاحف عبر الرساميل والارساليات وسكك الحديد والبنوك وشركات الإنارة والمياه والمرافىء وغيرها.

يستنتج من ذلك أن مؤثرات القرن التاسع عشر في السلطنة العثمانية وما تبقّى لها من ولايات كانت، بشكل خاص، مؤثرات أوروبية واضحة. وقد تمحورت كتابات جميع الاصلاحيين المسلمين خلال هذه الفترة حول هذا السؤال: هل يجوز الاقتباس من الغرب؟ وما هي المرتكزات الأساسية التي سيبنى عليها ذلك الاقتباس؟ أي أن العلاقة بين غرب متطور على جميع المستويات ومجتمعات تقليدية تخضع للسيطرة العثمانية، كانت محور كتابات المصلحين العرب والمسلمين خلال هذه الفترة. وقد نبّه كثيرون منهم الى مخاطر الاقتباس من الغرب وتقليده، لأن ذلك سيقود حتماً الى تبعية غير مباشرة بعد أن فرض الغرب تبعية مباشرة على الكثير من المناطق العربية.

وكان من ثمار ذلك التنبيه، ان بعض المصلحين المسلمين شددوا على ضرورة الحفاظ على وحدة السلطنة العثمانية بالرغم من المساوىء الكثيرة التي ترافق هذه الوحدة. فالنزوع الديني الشعبي كان يحتّم وحدة المسلمين في أقطارهم كافة، للحفاظ على الرابط التوحيدي السياسي الذي تمثّله السلطة العثمانية من حيث هي سلطة اسلامية. وقد دعا بعض المصلحين الى تغليب التناقض الرئيس على التناقض الثانوي. فالتناقض الرئيس كما فهموه، هو الخطر الكامن في المطامع الأوروبية الاستعمارية التي سيطرت على العديد من ولايات العالم العربي، فأخضعت السلطنة العثمانية حتى انطبقت عليها تسمية «الرجل المريض الذي لا أمل في شفائه». أما التناقض الثانوي، في رأي هؤلاء المصلحين المسلمين، فهو تناقض مع السلطنة العثمانية على الرغم من طابع الحكم الاستبدادي المطلق الذي تخضع له وتخضع معها كل رعاياها. فالولايات العربية مهددة بالغزو الاستعماري الأوروبي وكذلك السلطنة العثمانية نفسها. وبالتالي، لا بد من وحدة هذه السلطنة مع ولاياتها للوقوف في وجه الأطماع الأوروبية.

لذا، طالب بعض المصلحين المسلمين، من العرب بخاصة، بسلطنة عثمانية قوية وموحدة شرط الاقرار بالحقوق العربية في داخلها كحقوق متساوية تماماً وحقوق الأتراك. فالمصير واحد. والمعركة واحدة. وعلى الأتراك والعرب أن يشكّلوا وحدة سياسية قادرة على الوقوف بوجه الحملات الأوروبية. أما اللحمة الأساسية لهذه الوحدة فتتمثل بالإسلام الذي ساوى بين جميع القوميات وجعل من واجب كل المسلمين، على

اختلاف انتماءاتهم العرقية، الدفاع عن الدين الاسلامي وأرض الإسلام.

في إطار هذه الرؤية السياسية لوحدة كل المسلمين بوجه الخطر الأوروبي الزاحف على السلطنة وولاياتها، برزت أسماء عدد من المصلحين المسلمين بينهم أتراك وعرب وأفغان وفرس ولمعت شخصيات لعبت دوراً سياسياً بارزاً في مصير السلطنة وولاياتها العربية. ومن هؤلاء مدحت باشا، أبو الدستور العثماني، وخير الدين التونسي، صاحب كتاب «أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك»، وجمال الدين الأفغاني، وعبد الرحمن الكواكبي وغيرهم.

لكن السياسة العثمانية، ولا سيّما إبّان حكم عبد الحميد الثاني، لعبت دوراً بالغ السوء في اضطهاد وقتل العديد من المصلحين. وتتحمل هذه السياسة القسط الوافر من مسؤولية انهيار السلطنة العثمانية وسقوط ولاياتها تباعاً في قبضة الاستعمار الأوروبي. ولم تنفع حملة «التتريك»، أو النزعة الشوفينية التركية، ضد العرب في انقاذ «الرجل المريض»، فانتهت السلطنة العثمانية، وانتهت على إثرها الخلافة الإسلامية، بعد سنوات قليلة من الحرب العالمية الأولى.

واقع السلطنة العثمانية قبل خير الدين التونسي

بين الولادة والنشأة الأولى كأحد الرقيق في بلاط الأستانة، ثم في بلاط باي تونس، والوفاة في تونس أثر حياة سياسية حافلة، يمكن تلمّس بعض الركائز البنيوية التي استند اليها خير الدين التونسي في نظرته الإصلاحية*.

فالسلطنة العثمانية في عصره كانت تعيش مرحلة انحدار متواصل لصالح الرساميل الأوروبية الزاحفة الى هذه السلطنة وولاياتها التي كانت تسقط تباعاً في أحضان الاستعماريين الأوروبيين. والرجل العثماني المريض فقد نهائياً القدرة على الشفاء. ويمكن التأكيد ان استمرار السلطنة العثمانية طيلة القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين كان محكوماً بالتنافس الاستعماري الأوروبي. فالدول الأوروبية الطامحة الى تفكيك بنى السلطنة العثمانية كانت تخشى الصدامات الدموية فيما بينها، وتراقب بحذر هذا التفكيك كي يتمّ بشكل تدريجي بعد سلسلة من الاتفاقيات السرية التي تضمن الحصة الكبرى لأكبر دولتين استعماريتين آنذاك، انكلترا وفرنسا، مع إطلاق يد روسيا القيصرية والنمسا في بعض المقاطعات البلقانية الخاضعة للسيطرة العثمانية.

لقد استعاضت الدول الاستعمارية الأوروبية، بسبب من تناحرها على تركة الرجل المريض بشكل خاص، عن مخطط الغزو الاستعماري العسكري المباشر للسلطنة وولاياتها بالغزو الداخلي لها عبر سلسلة طويلة من الامتيازات ونظام الحماية والمعاهدات التجارية والسياسية، وتدفّق الرساميل الأوروبية، وسياسة

القروض بفوائد فاحشة، وتلزيم إيرادات السلطنة لأصحاب الديون ومنح الاحتكارات الكثيرة لهم، والتوسع في القاعدة المادية للغزو الأوروبي اللاحق: إرساليات، سكك الحديد، بنوك، شركات الخ.

ومنذ أواسط القرن التاسع عشر، كانت السلطنة العثمانية وولاياتها المتبقية قد دخلت في نمط العلاقات الرأسمالية التبعية، وفقدت السلطنة قرارها السياسي الذي بات، الى حد بعيد، محصلة لتوازنات سياسية ظرفية في مرحلة أفولها حتى سقوطها النهائي إثر الحرب العالمية الأولى. فالقوة العسكرية الضاربة التي ميّزت السلطنة في القرنين السادس عشر والسابع عشر قد تلاشت الى حد كبير في القرنين التاسع عشر والعشرين. كما ان العلاقات الاجتماعية ـ السياسية والادارية التي رافقتها في المرحلة الأولى باتت عائقاً أساسياً أمام تطور علاقات جديدة ذات تبعية شبه كاملة للغرب الاستعماري.

وهكذا تميزت مرحلة النصف الثاني من القرن التاسع عشر، على صعيد السلطنة وولاياتها، بالتأزم الحاد بين الاستقلالية السابقة على قاعدة النمط الإنتاجي الاقطاعي والتبعية الجديدة على قاعدة نمط إنتاجي رأسمالي تَبَعي يستمدّ كل مقوماته من الغرب الاستعماري ليوظفها في خدمة سلطنة متداعية وشديدة التفكك، بالرغم من مظاهر وحدتها الخارجية الشكلية.

ان القطاعات العديدة التي استفادت من الارتباط بالغرب وإقامة نمط إنتاجي ذي طابع رأسمالي تبعي، كانت تضغط في الداخل للحصول على مزيد من الاصلاحات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعسكرية والإدارية والثقافية وغيرها. وكانت هذه القوى تشدد على رؤية الغرب بالطابع العقلاني الذي أوصله اليه تحكّم العقل وإطلاق الثورة الصناعية والاستفادة القصوى من الخيرات المادية المتوفّرة، والتنظيم الإداري والتقنية العسكرية، وثورة المواصلات وغيرها. أي تطوير المجتمع، في كل المجالات، تطويراً عقلانياً على ركائز النمط الرأسمالي الذي سيطر على غالبية مناطق أوروبا الغربية قبل الحرب العالمية الأولى. وكان هذا النمط الرأسمالي يرى في العلاقات الاقتصادية ـ الاجتماعية العثمانية عائقاً أساسياً أمام تطوره وانتشاره. لذا، وضع الإستعمار الأوروبي في رأس أهدافه ضرورة تفكيك السلطنة العثمانية والسيطرة على ولاياتها، وإدخال تعديلات جذرية في بنيتها ونمط إنتاجها الإقطاعي القديم بحيث تضمن الدول الأوروبية مواقع ثابتة لها. وقد اتخذ هذا المخطط أشكالاً متعددة كالإرساليات، وحماية أقليات طائفية، وتفجير الصراع بين العرب والعثمانيين، وإجبار السلطنة على الدخول في التحديث على النمط الأوروبي، الخ. وكانت المحصلة النهائية لهذا المخطط أن السلطنة العثمانية، التي فقدت القدرة على التماسك الداخلي والتقرير السياسي والبطش العسكري في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كانت مجبرة على خوض حروب مستمرة على جبهات متعددة (في البلقان بشكل خاص) بحيث أُنهكت وباتت أسيرة التوازنات الأوروبية.

وفي نهاية كل حرب، كانت السلطنة تخرج أكثر تفككاً وأقلّ وحدة بعد تقديم امتيازات جديدة للدول

الاستعمارية الأوروبية. لذا، وجدت السلطنة العثمانية أن خير وسيلة للحفاظ على تماسكها ووحدتها هي تبنّي شعار «الجامعة الإسلامية» الذي رفعه جمال الدين الأفغاني وتمسّك به تلامذته من بعده. لكن هذا الشعار لم يكن بمقدوره إنقاذ السلطنة من التفكك بفعل عدة عوامل داخلية وخارجية. من ذلك ان نمط الإنتاج الإقطاعي السائد كان عاجزاً عن تلبية حاجات التطور الاجتماعي التي فرضتها العلاقات مع الغرب الرأسمالي. كما ان الإصلاحات السياسية التي اقترحها الأفغاني وسواه كانت تصطدم برغبة السلطان العثماني في التمسك الثابت بالحكم الاستبدادي المطلق الذي لا يخضع لأي ضابط دستوري. وكان عبد الحميد الثاني يحاول توظيف شعار الجامعة الإسلامية لخدمة نظامه الاستبدادي القائم على القهر والتقتيل وتشريد المصلحين. لذا، كانت المواجهة حادة بين نمطين من الإنتاج في نهاية القرن التاسع عشر: نمط رأسمالي نشيط يرتدي طابع الهجوم للسيطرة على العالم كله، ونمط اقطاعي يسعى للدفاع عن نفسه تحت ستار الحفاظ على الوضع دون تغيير. وفي هذا الإطار يمكن فهم الفكر الإصلاحي لخير الدين التونسي.

لماذا كتاب «أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك»*

صدر هذا الكتاب عام ١٨٦٧ في فترة تاريخية شهدت تطوراً سياسياً ملحوظاً سواء داخل تونس أو في السلطنة العثمانية نفسها. وقد تميّزت هذه الفترة بالاقتباس عن الغرب ومحاولات الاصلاح الاقتصادي والسياسي والعسكري لبنية السلطنة نفسها عبر نماذج أوروبية متنوعة.

ففي السلطنة كانت ولادة الخطوط الهمايونية، وأبرزها خط ١٨٥٩، وقانون الأراضي العثماني لعام ١٨٥٨ وما تلاه من قوانين. أما في تونس فيمكن التشديد على السمات التالية: عهد الأمان لعام ١٨٥٧، واعلان الدستور لعام ١٨٦١، واندلاع الانتفاضة الشعبية الفلاحية لعام ١٨٦٤. ومن المؤكد أن هذه الركائز كان لها دور بالغ الأهمية في صياغة كتاب خير الدين التونسي «**أقوَم المسالك**..»، اذ أن إصداره جاء نتيجة مباشرة لهذه المرحلة الخصبة من تاريخ تونس بخاصة، والسلطنة العثمانية بعامة.

ولعل أبرز مبررات تأليف هذا الكتاب تكمن في محاولة خيرالدين الاجابة عن التحديات المصيرية التي تواجهها تونس والسلطنة خلال تلك المرحلة، ومنها:

١ - **ارتباط تونس بالسلطنة العثمانية**، والتشديد على اعتبار تونس جزءاً لا يتجزأ من هذه السلطنة، والتركيز كذلك على مسألة الخلافة الإسلامية التي تمثّلها السلطنة، وأثر هذه الخلافة في وحدة المسلمين تجاه تحديات العصر.

٢ - **موقف المسلمين من الغرب:** فخير الدين التونسي يصرّ على رؤية جانب إصلاحي في الغرب وليس مجرد جانب استعماري. بحيث أن تحدي الغرب للعالم الإسلامي يفرض على حكام المسلمين مواجهة تحديات العصر دون التخلي عن المبادىء الأساسية للإسلام، كالشورى والحرية والعدل والزكاة والجهاد والمساواة وغيرها. فهذه المبادىء هي إسلامية بالدرجة الأولى، لكن الدول الإسلامية المتعاقبة حادت عنها وامتنعت عن تطبيقها، فانقلبت الى حكم استبدادي مطلق أضعف وحدة المسلمين وخرَّب اقتصادهم وأجبر البلدان التي يحكمونها على الركود والتخلف قياساً الى النهضة الأوروبية الشاملة. لذا، كان خير الدين التونسي يسعى الى الاقتباس من الغرب في نطاق الحفاظ على الأصالة الإسلامية والدفاع عن الذات ضد محاولات التذويب والتغريب. وكانت محاولته تهدف إلى الأخذ عن الغرب والإبقاء على علاقات جيدة معه ولكن دون الذوبان فيه. وهذا ما يفسر ترجمته لكتاب «**أقوم المسالك..**» الى الفرنسية والانكليزية.

٣ - التشديد على خصوصية الوضع التونسي

إن كتاب «**أقوَم المسالك..**» يحلل أساساً المجتمع التونسي في إطار وحدة السلطنة العثمانية. وتنصبّ دراسة خيرالدين على «تونس الفقيرة» و«تونس المضطهدة» وعلى «الغزو الأوروبي لتونس» الخ - أي ان مادة الكتاب الأساسية هي تونس - ويفرد خيرالدين صفحات واسعة لتحليل أسباب إفقار تونس من جراء التبعية للدول الأوروبية. فالمزاحمة التجارية الأوروبية للحِرَف التونسية كانت تدفع هذه الحرف نحو الزوال. كذلك لعبت تجارة الذهب دوراً هاماً في إفقار تونس من المعدن الثمين عبر التجار الأجانب والوسطاء المحليين. يضاف إلى ذلك أن التجار الأوروبيين عامة، والتجار الفرنسيين خاصة، كانت لهم امتيازات واسعة في تونس منذ اتفاقية ١٨٠٢ التي تمنح فرنسا امتيازات خاصة سمحت لها بالسيطرة على التجارة التونسية. ولعبت الأسرة الحاكمة دوراً إضافياً في احتكار السلع الأجنبية وبيعها بأسعار فاحشة.

ومنذ إحتلال فرنسا للجزائر عام ١٨٣٠، ألغت فرنسا هذا الاحتكار الذي يحدّ من توسع رساميلها في تونس، ونالت لقب «الدولة الأكثر امتيازاً» بين سائر الدول الأوروبية في التبادل التجاري مع تونس.

وهكذا يمكن التأكيد أن قوى الإنتاج التونسية كانت تخضع لسلسلة مستمرة من العلاقات غير المتكافئة مع الرساميل الخارجية الزاحفة الى تونس وسائر أنحاء السلطنة. ثم إن القوى المسيطرة في تونس لم تحاول الحد من سيطرة هذه الرساميل، بل شاركت في استغلال الجماهير التونسية بقسوة بالغة. وقد رصد خير الدين في «**أقوَم المسالك..**» نتائج السيطرة الخارجية والداخلية على القوى المنتجة التونسية وما آلت إليه هذه القوى من اضمحلال وتفسخ.

٤ - رفض سياسة الاقتراض من أوروبا وإبراز خطورتها على تونس والسلطنة العثمانية

لقد حلّل خيرالدين بدقة بالغة مسألة التنظيمات التونسية في «عهد الأمان» لعام ١٨٥٧، ومسألة الدستور التونسي لعام ١٨٦١، وبيّن ان تلك التنظيمات كانت سراباً، وأن كل ما كتب حولها لا يعدو الإطراء والمديح للسلطة الحاكمة. فقد أتاحت هذه التنظيمات مجالاً واسعاً أمام الغزو التجاري الأوروبي لتونس، مما أضطر الأسرة الحاكمة الى اعتماد سياسة الاقتراض من البنوك الأوروبية بفوائد فاحشة لقاء رهن مقدرات تونس رسمياً للاحتكارات الأوروبية.

ولم تكن القروض توظّف في مشاريع انمائية، بل كانت تصرف على البذخ والترف. وكان لخير الدين موقف واضح من هذه المسألة حيث يقول: «الأفضل أن ندفع غالياً ثمن اقتراض نقترضه في بلدنا ونحافظ بذلك على حريتنا من أن نربح بعض الفوائد المادية على حساب استقلالنا». لكن سياسة الاقتراض بقيت مستمرة، لا في تونس وحدها بل في جميع أرجاء السلطنة العثمانية. وكانت النتيجة كما توقّعها خيرالدين التونسي: فقدان السلطنة وولاياتها لحريتها واستقلالها وسقوطها في قبضة الإستعمار الأوروبي.

بعض ركائز الفكر الإصلاحي عند خيرالدين التونسي في «أقوَم المسالك..»

يبدو ان خيرالدين التونسي كان شديد التأثّر بمنهج سلفه العلامة ابن خلدون. ويبرز هذا التأثر منذ المقطع الأول لمقدمة كتاب «**أقوَم المسالك..**» إذ يقول التونسي «سبحان من جعل من نتائج العدل العمران، وفضّل بالعقل نوع الإنسان..». فالعمران ثمرة العدل، والعقل إحدى الصفات الأساسية التي يتميز بها الإنسان.»وهذه السمات تشكّل جوانب أساسية في المنهج العقلاني عند ابن خلدون. أما لماذا كتب التونسي «أقوَم المسالك..» فلقناعة راسخة لديه بأن الأمم تتسابق في ميادين التمدن، ولأن المصلحين المسلمين قد أعرضوا عن استكشاف الحوادث الداخلية وعن معرفة ما يجري في الخارج من تطور هام في مختلف المجالات. فكتاب «أقوَم المسالك..» كما يقول مؤلفه، «نتيجة إعمال الفكر الرويّة مع ما شاهدته أثناء أسفاري للبلدان الأوروبية.. فجمعت ما تيسّر بعون الله من مستحدثاتهم المتعلقة بسياستَي الاقتصاد والتنظيم (...) أما الغرض من ذكر الوسائل التي أوصلت الممالك الأوروباوية، إلى ما هي عليه من المنعَة والسلطة الدنيوية، أن نتخير منها ما يكون بحالنا لائقاً، ولنصوص شريعتنا مساعداً وموافقاً، عسى أن نسترجع عنه ما أُخذ من أيدينا، ونخرج باستعماله من ورطات التفريط الموجود فينا...».

وهكذا تتبدّى الجوانب الأساسية في الفكر الإصلاحي عند التونسي، وأهمها:

أ ـ إقتباس ما يوافق الشريعة الاسلامية

والهدف من ذلك الإقتباس إغراء رجال السياسة والعلم من المسلمين باعتماد ما يمكنهم «من الوسائل الموصلة إلى حسن حال الامة الإسلامية. وتنمية أسباب تمدنها وبمثل توسيع دوائر العلوم والعرفان، وتمهيد طرق الثورة من الزراعة والتجارة، وترويج سائر الصناعات، ونفي أسباب البطالة...». واقتباس علوم الغرب، في رأي التونسي، لا يخالف تعاليم الشرع الإسلامي لأن حضارة الغرب تعود في جذورها الكثيرة إلى حضارة العرب. لذا، لا خير من النقل عنهم إذا كان صواباً «لا سيما إذا كنا عليه وأُخذ من أيدينا فلا وجه لإنكاره واهماله بل الواجب الحرص على استرجاعه واستعماله، وكل متمسك بديانته...». وهنا تبرز لدى التونسي فكرته الإصلاحية الأولى حول تسابق الأمم نحو التمدن وضرورة رفد الحضارات بعضها لبعض. فالفكر الإنساني فكر شمولي لا يقف عند حدود أمة من الأمم أو دين من الأديان. وبالتالي، يمكن الجمع بين خصوصية الدين وشمولية الحضارة الإنسانية.

ب ـ وجوب إعتماد التنظيمات

«لأن الشرع لم ينه عن التشبّه بمن يفعل ما أذن الله فيه وخلل العمران ناتج عن عدم انتفاع صناع البلاد بمواردها فتزيد قيمة الداخل إليها على قيمة الخارج منها» ـ بالتعبير الاقتصادي الحديث تزيد قيمة الواردات على الصادرات ـ «فحينئذ يتوقع الخراب لا محالة». فالخلل السياسي هو في الأساس خلل إقتصادي نابع من حاجة داخلية؛ ذلك ان القوى المسيطرة التي لم تحسن استغلال مواردها الداخلية تلجأ الى الاستيراد والاقتراض فتسقط فريسة الأطماع الخارجية، وتفقد استقلالها وقدرتها على التصدي. ولذا، فإن اعتماد التنظيمات هو واجب كل حاكم يريد تلافي سقوط بلاده في قبضة الخارج، ويجب أن تقوم هذه التنظيمات على مبدأي العدل والحرية.

ويستشهد التونسي بقول أحد المفكرين الأوروبيين «إن الممالك التي لا تنسج على منوال مجاوريها فيما يستحدثونه من الآلات الحربية والتراتيب العسكرية توشك أن تكون غنيمة لهم ولو بعد حين». وهنا أيضاً يُرجع التونسي فكرة التنظيمات إلى الشريعة الإسلامية التي تأمر بضرورة «بناء الممالك على دعامتي العدل والحرية اللذين هما أصلان في شريعتنا».

ج ـ تقدم الغرب قام على العدل والعلوم

يقول التونسي ان الممالك الأوروبية كانت في الأساس «برابرة».. «على أفظع حال من التوحش والاعتداء والجور». ويضيف: «ولا يجوز اعتبار تطور الغرب ناتجاً عن اعتدال في الأقاليم إذ قد يوجد في أقسام الكرة ما هو مثلها أو أحسن، ولا ان ذلك من آثار ديانتهم، إذ الديانة النصرانية، ولو كانت تحثّ على

إجراء العدل والمساواة لدى الحكم، لكنها لا تتداخل في التصرفات السياسية.. » إن نهضة الغرب تقوم، إذن، على التنظيمات المؤسسة على العدل السياسي، وتسهيل طرق الثروة، واستخراج كنوز الأرض بعلمي الزراعة والتجارة «وملاك ذلك كله الأمن والعدل اللذان صارا طبيعة في بلدانهم ».

ويُرجع التونسي فكرة الإصلاح، أو التنظيم السياسي المبني على العدل، إلى سلفه ابن خلدون الذي رأى أن الظلم «مؤذن بخراب العمران كيفما كان ». وهو يشير بذلك إلى أن فساد الممالك الإسلامية، أي السلطنة العثمانية وولاياتها، كان ناتجاً، بالدرجة الأولى، عن فقدان التنظيم وسيادة الظلم على العدل، والاستبداد على المشورة. وإن من عواقب الاستبداد التفرد بالرأي الواحد وقمع كل الآراء الأخرى، وذلك مخالف لعلم العمران لأن «النفس مجبولة على الحرية ». وإن ما كان للأمة الإسلامية من العزة والتطور والسؤدد كان مؤسساً على العدل والحرية والشورى. وعندما داس الحكام المسلمون على هذه الأسس تراجعت الممالك الإسلامية وتقدم غيرها.

د - تفويض السلطنة العثمانية شؤون إصلاح الأمة الإسلامية

يعتبر التونسي إن سلاطين آل عثمان «قد جمعوا غالباً الممالك الإسلامية تحت رعاية سلطنتهم العادلة. فتراجع للأمة عندها بحسن تدبيرهم، واحترامهم للشريعة المصونة بحفظ حقوق الرعية، وبفتوحاتهم الجليلة المذكّرة بفتوحات الخلفاء الراشدين (...) ما كان لها من المجد التليد... ».

وقد قامت خلافة آل عثمان على أساس سيادة القانون، ولا سيما إبّان عهد سليمان القانوني «فبذلك القانون المشار إليه استديم نجاح الدولة وحسن سيرتها ». لكن الإنكشارية كانت سبباً اساسياً من أسباب تقويض سلطة آل عثمان.

أما التنظيمات الأخيرة فكانت «نسخاً عن الغرب ». ولذا يذكرها التونسي داعياً الى رفضها، خصوصاً ان تلك التنظيمات شكّلت عوائق داخلية لتنظيم السلطنة، اذ أقرّت بحقوق وامتيازات للرعايا الأجانب وزرعت بذور التفرقة بين سكان السلطنة. وأما الامتيازات الأجنبية التي كانت «من أسباب كراهية المسلمين للنصارى »، فيشدّد خيرالدين على ضرورة تعديلها وتنقيحها. ويدعو التونسي القائمين على أمور السلطنة العثمانية إلى تجاوز حالة الاستبداد، والأخذ بمعارف العصر التي لا تتنافى مع الشريعة الإسلامية، وتعزيز وحدة المسلمين واستعادة دورهم الحضاري.

ملاحظات ختامية.

يُعتبر خيرالدين التونسي واحداً من المفكرين المسلمين الذين بنوا فكرهم الإصلاحي على أساس المبدأ التالي: «التنظيمات أساس العمران القائم على العدل، وإن الشريعة الإسلامية لا تتنافى مع فكرة التنظيمات

بل تدعو إليها ». ففكر التونسي فكر إصلاحي توفيقي يدعو إلى تحسين أمور السلطنة العثمانية عبر الاقتداء بالغرب والاقتباس منه. وهو واحد من الدبلوماسيين المسلمين الذين سمحت لهم الظروف بالتنقل في أوروبا والعيش فيها سنوات طويلة. أي أن فكره نابع من رؤية عيانية لتطور الغرب وعقلانية هذا التطور القائم على العلم، ومقارنة ذلك بما آلت إليه الممالك الإسلامية من التقهقر والانحطاط.

وفكر التونسي، كفكر سلفه رفاعة الطهطاوي، يعبّر فعلاً عن رؤية موضوعية لواقع أوروبا في القرن التاسع عشر، وواقع السلطنة العثمانية وولاياتها خلال تلك المرحلة. وبالرغم من تشديد التونسي على خطر الغرب وهجومه المستمر لانتزاع ولايات السلطنة العثمانية، فإنه ينبّه إلى أن عدم التنظيم القائم على العدل والحرية سيقود حتماً إلى سقوط هذه السلطنة وولاياتها في قبضة « الجيران الأقوياء » أي أوروبا الاستعمارية.

لقد حدّد التونسي الوجه الاستعماري لأوروبا، لكنه كان يدعو إلى محاربتها بالأخذ عنها وذلك في إطار الشريعة الإسلامية. لكن أوروبا القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين كانت قد أنجزت ثورتها الصناعية واندفعت لاستعمار مناطق واسعة من العالم. فكانت السلطنة وما تبقى لها من ولايات فريسة أطماعها. وهكذا بقيت صيحة التونسي بعيدة عن التحقّق بسبب من حتمية الصراع بين ما تمثله أوروبا من نمط إنتاج رأسمالي متطور بلغ مرحلته الامبريالية، والسلطنة العثمانية القائمة على نمط إنتاج إقطاعي متخلف. وقد انتهت المجابهة بسقوط السلطنة نفسها تحت سيطرة الدول الأوروبية الاستعمارية. هذا السقوط الذي بدأ منذ مطلع القرن التاسع عشر عبر أساليب العنف والاحتلال تارة، وعبر الغزو الرأسمالي لأسواق السلطنة ومواردها تارة أخرى. إن الإصلاح المستورد من الخارج على قاعدة نمط إنتاج متخلف لا يقود إلى تغييرات بنيوية داخل نمط الإنتاج نفسه. أما شعارات التنظيم القائم على العدل والحرية والعقلانية فتشكّل قواعد أساسية تساهم في التصدي لكل غزو خارجي أو تفكيك داخلي. لكن الإصلاح الحقيقي يبنى، بالضرورة، على ركائز داخلية متينة تقود إلى حدوث تغيير في بنية نمط الإنتاج والعلاقات القائمة على أساسه. ولا يتم ذلك الإصلاح إلا بانخراط الجماهير الشعبية المنظمة فيه لأنها صاحبة المصلحة الأولى في التغيير الجذري.

بيد ان ما تجدر الاشارة اليه هو ان الفكر الاصلاحي عند خير الدين التونسي لا يختلف كثيرا عن اي فكر اصلاحي آخر في المشرق العربي او في المغرب العربي خلال القرن التاسع عشر. فالسمات الاساسية لهذا الفكر تكاد تتطابق عند مدحت باشا او الأفغاني او الكواكبي او محمد عبده وغيرهم من رجال الاصلاح في هذه الفترة. فالقضية المحورية لهذا الفكر هي محاولة التوفيق بين متطلبات العصر والحفاظ على الركائز البنيوية للمجتمعات العربية الاسلامية، وكيفية الرد الناجح لهذه المجتمعات على الأخطار الأوروبية الزاحفة اليها.

من هنا لا بد من التشديد على ان مفتاح فهم هذا الفكر الاصلاحي لا يمكن ان يوجد في كتابات

وخطب هذا المفكر الاصلاحي او ذاك، بل عبر تحليل البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية التي تأسس عليها ذلك الفكر، أي عبر دراسة نمط الانتاج الاقطاعي السائد في السلطنة العثمانية وولاياتها في مرحلة تفسخ هذا النمط امام غزو الرساميل الأوروبية وارتهان السلطنة العثمانية وولاياتها بهذه الرساميل. فالبنك الامبريالي العثماني الذي تأسس خلال هذه الفترة لم يكن يحمل من العثمانية سوى الاسم إذ كانت رساميله كلها فرنسية وانكليزية. وكذلك الحال في مختلف الاحتكارات: التبغ، الملح، الإنارة، سكك الحديد... الخ. أي ان السلطنة العثمانية كانت ترهن مواردها الضرائبية، التي هي أساس موازنتها، للاحتكارات الأجنبية بفوائد فاحشة تزيد من تفكك السلطنة وزوال هيبتها وضعف قرارها السياسي.

وقد أشار التونسي، كما أشار العديد من المصلحين الآخرين، الى ان القوى المسيطرة، من عثمانية وعربية، كانت تشارك في احتكار السلع الأوروبية وتبيعها بأسعار فاحشة على حساب تدهور الحرف والصناعات المحلية، وتحول الكثير من أبناء هذه الأسر المسيطرة الى وسطاء للرساميل الأوروبية.

لذا، لا بد من طرح السؤال المنهجي الأساسي: ما هو مفهوم الاصلاح في عصر الاستعمار المباشر؟ وهل بمقدور القوى المسيطرة المحلية ان تلعب دورا هاما في الوصول الى ذلك الاصلاح المنشود؟

نعتقد ان مفهوم الاصلاح في أواخر القرن التاسع عشر يشكل المرادف لعملية التحديث، اي نقل التكنولوجيا والعلوم الغربية الى المجتمعات العربية والاسلامية. ودعاة الفكر الاصلاحي في القرن التاسع عشر كانوا يؤمنون إيمانا راسخا بأن عملية النقل هذه يمكن إنجازها بإشراف القوى الطبقية المسيطرة نفسها، أي السلطان العثماني وولاته. وهكذا نرى السلطان محمود الثاني يحاول تقليد والي مصر في نقل الاصلاحات الغربية لمنع انتصار جيش محمد علي على جيش السلطان. وكانت التجربة فاشلة تبعتها تجربة الخطوط الهمايونية خلال المرحلة الممتدة بين عامي ١٨٣٩ و ١٨٥٩، ودَفْع السلطنة إلى مزيد من الاقتباس عن الأنظمة السياسية الأوروبية.

ونظرا إلى ما تمتع به السلطان عبد الحميد الثاني من سطوة وبطش فقد علّق الكثير من المصلحين العرب والمسلمين آمالهم على تحقيق منجزات كبرى على يديه لحماية وحدة المسلمين من الخطر الأوروبي الزاحف. فجمال الدين الأفغاني يقيم فترة طويلة في قصره والى جانبه يقّدم له النصح والارشاد ومدحت باشا يقتبس له عن الغرب دستور عام ١٨٧٦ وهو في موقع الصدارة العظمى. وخير الدين التونسي يتولى الصدارة العظمى طيلة سنتي ١٨٧٨ و ١٨٧٩. والملاحظ ان هؤلاء المصلحين قد أصيبوا بخيبة أمل كبيرة. فالأفغاني مات ناقما. ومدحت باشا مات مقتولا. وخيرالدين التونسي مات معزولا بعد ان اضطر الى بيع أملاكه الواسعة في تونس لشركة مرسيليا الفرنسية.

يستنتج من ذلك ان تجربة هؤلاء المصلحين انتهت بالفشل الذريع. ولا يمكن إيجاد مبررات لذلك

الفشل في عدم رغبة السلطان عبدالحميد الثاني في الاصلاح لأن جمْعه هؤلاء المصلحين في قصره وتوليتهم أكبر المناصب السياسية يدحض هذا الزعم. فالفشل إذن ذو جذور بنيوية لا ذاتية. أي ان نمط الانتاج السائد في السلطنة العثمانية وولاياتها بات في نهاية القرن التاسع عشر عاجزا عن التطور الا باعتماد أساليب جذرية تبدل في طبيعته البنيوية. لكن التبديل الجذري في بنية ذلك النظام لا يمكن ان يتم على يدي القوى الطبقية نفسها الحاكمة منذ مئات السنين بل على انقاضها بالذات.

لذا، فالفكر الاصلاحي لهذه المرحلة هو محاولة للتخفيف من مساوىء الاستبداد والفردية التي تميز بها ممثلو القوى الطبقية المسيطرة أي السلطان وأعوانه، وتقليص هيمنة هذه القوى على جماهيرها المنتجة، وإطلاق حرية هذه الجماهير في الدفاع عن مصالحها.

لكن الضغط الأوروبي المتزايد لانتزاع ولايات السلطنة وتقليص ظلها وإفقادها هيبتها، كان يؤدي الى تعرض القوى الخاضعة للسلطنة لمزيد من القمع والإضطهاد. فعجز السلطة البنيوي عن مواجهة الخطر الأوروبي الزاحف، عسكريا واقتصاديا وسياسيا وثقافيا، كان يجد تعبيره العملي عبر تسليط مختلف أشكال النهب والتشريد والنفي على المعارضة الداخلية، بحيث جعلت السلطنة من تناقضها مع هذه القوى الداخلية المعارضة تناقضاً أساسيا لأنها عاجزة عن التصدي للتناقض الأساسي الحقيقي، أي الخطر الاستعماري الأوروبي.

وهكذا نجد ان فشل الفكر الاصلاحي في القرن التاسع عشر يعود بالدرجة الأولى الى ذلك العجز البنيوي لنمط الانتاج الاقطاعي المسيطر في مواجهة النمط الرأسمالي الزاحف. فالقوى المسيطرة، من عثمانية وعربية، كانت تتشدد في قمع جماهيرها الداخلية في الوقت الذي تزيد فيه من ارتباطها التبعي بالغرب الرأسمالي. أي ان هذه القوى المسيطرة كانت تمهد للاستعمار الغربي وتفسح له اوسع المجالات في الوقت الذي تتحدث فيه عن جامعة إسلامية تحمي السلطنة وولاياتها من خطر السقوط في قبضة الاستعمار.

ان الفكر الاصلاحي لهذه المرحلة كان عاجزا عن التصدي الناجح للخطر الاستعماري الأوروبي. وهذا العجز ذو طبيعة بنيوية لأنه يضع بين يدي القوى المسيطرة، اي القوى الطبقية المسؤولة بالدرجة الأولى عن انحطاط السلطنة وتدهورها، مهمات الاصلاح الجذري لهذه السلطنة، ويوكل اليها دور المدافع عن جماهيرها. وقد أثبتت المرحلة التاريخية الممتدة من مطلع القرن التاسع عشر حتى مطلع القرن العشرين وسقوط السلطنة نهائياً بعد الحرب العالمية الأولى، ان محاولات الاصلاح السياسي باءت كلها بالفشل، لأن انهيار نمط الانتاج الاقطاعي القديم أمام زحف النمط الرأسمالي الجديد هو انهيار حتمي عندما تكون القوى المسيطرة في ظل النمط الاقطاعي شديدة التبعية للرساميل الغربية ولا تمارس حيالها الا المزيد من الخضوع، في حين تمارس شتى أنواع الاضطهاد والقمع ضد القوى الداخلية التي تتضرر يوميا من الزحف الرأسمالي فتعلن رفضها له بما

تتيحه لها إمكانياتها الضعيفة من قدرة على المقاومة.

لقد تاه الكثير من مؤرخينا في تحليل هذا الفكر الاصلاحي وإبراز نقاط الضعف والقوة فيه دون تحليل البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية التي بني عليها ذلك الفكر. والمطلوب بإلحاح تحليل هذه البنى لاظهار مدى قدرتها على التماسك والنهوض، او الانحلال والتفسخ، أمام تحديات البنية ـ الاقتصادية الاجتماعية الجديدة التي قامت عليها نهضة الغرب الرأسمالي في القرنين التاسع عشر والعشرين.

حاشية

★ هو من قبيلة اباظة القاطنة في الجنوب الشرقي لجبال القوقاز في المنطقة التي يطلق عليها اسم بلاد الشركس. قُتل والده في احدى المعارك بين السلطنة العثمانية وروسيا القيصرية، وبيع خير الدين رقيقا فدخل في خدمة تحسين بك الذي تولى رعايته في الأستانة. وبين ولادته عام ١٨٢٢ وانتقاله الى تونس عام ١٨٣٩ حيث بيع ثانية لسماسرة احمد باي، نشأ خير الدين نشأة عادية في الاستانة ثم في قصر الباي في تونس.

وعندما بلغ الثامنة عشرة من عمره أي في عام ١٨٤٠، ولاّه الباي قيادة فرقة خيالة في الجيش برتبة بنباشي. وفي عام ١٨٤٢ ترقى الى رتبة آلاي أمين أو قائد أول. وفي عام ١٨٤٦ رافق الباي التونسي في رحلته الى فرنسا. ثم ترقى عام ١٨٤٨ الى رتبة امير آلاي. وفي عام ١٨٥٢ ترقى الى رتبة أمير لواء الخيالة التونسي. ثم أقام في باريس من عام ١٨٥٣ الى عام ١٨٥٦ حيث تولى تجهيز عساكر تونسية للمساهمة في حرب القرم بين روسيا والسلطنة العثمانية.

وفي عام ١٨٥٩ توجّه الى الاستانة للحصول على فرمان تولية الصادق بايا على تونس. وفي عام ١٨٦٠ نال لقب « كاهية » المجلس الاكبر، اي البرلمان التونسي، الذي تولى رئاسته عام ١٨٦١ على اثر وفاة مصطفى باشا. ثم سافر مجددا الى اوروبا في رحلة لتجهيز الجيش التونسي، بعد أن اصبح وزيراً للحربية وتزوج ابنة رئيس وزراء تونس مصطفى خزندار. لكنه ما لبث ان استقال من منصبه بسبب معارضته مبدأ الاقتراض من اوروبا. وقام بمهمات دبلوماسية في اوروبا طيلة الفترة ما بين ١٨٦٣ و ١٨٦٧. وكان مستشارا سياسيا للباي، ورفض اكثر من مرة ان يُعين وزيراً ولا سيما للحربية التونسية. وانصرف الى تأليف كتابه « اقوم المسالك في احوال الممالك » الذي صدر عام ١٨٦٧.

وفي عام ١٨٦٩ أصبح رئيساً للكومسيون المالي، اي برتبة وزير للمالية، ثم وزيرا مفوضا للباي، ثم سفيراً لتونس في الاستانة عام ١٨٧١، ثم رئيساً للوزراء في تونس عام ١٨٧٣. وقد منحه الباي مساحة تزيد على مئة الف هكتار مكافأة له.

وفي عام ١٨٧٧ دعاه السلطان عبد الحميد الثاني الى الأستانة وعينه رئيساً للجنة الاقتصادية، ثم صدراً أعظم للسلطنة العثمانية طيلة سنتي ١٨٧٨ ـ ١٨٧٩. ثم بدأ نجمه بالأفول، فباع املاكه لشركة مرسيليا الفرنسية قبل ان تداهمه المنية عن سبعة وسبعين عاماً. فكانت وفاته عام ١٨٨٩. وقد ترك خير الدين تنظيمات مهمة في مختلف الوزارات والادارات في تونس والسلطنة العثمانية ولا سيما في مجالات القضاء والاوقاف والحبوس والتعليم والزراعة وغيرها.